2020/3/30

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي و إداري

مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر

المسؤول عن المقياس: أ كروي كريمة

المحاضرة رقم 2/ **وضع الاقتصاد الجزائري ما قبل الاستقلال**

ترتب عن الوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الفترة 1930-1962 تشوهات كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري ، وكان ذلك على النحو التالي:

1-الزراعة:

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من برامج وخطط المستعمر الفرنسي بدأ هذا الأخير رفي مصادرة الأراضي من أصحابها ، وذلك من خلال ترسانة من القوانين أهمها :

-قرار عام 1830 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة أملاك المسلمين ذوي الأصول التركية و الأراضي التي هي وقف للمساجد و الأعمال الخيرية.

-قرار 1833 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

-الأمر الصادر عام 1844 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.

وقد قامت السلطات الفرنسية من مصادرة الأراضي لتيقنها من التأثير الاقتصادي الإيجابي لهذه الأراضي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على المجتمع الجزائري وخاصة في أواخر العهد العثماني، إذ عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل والقضاء على موارد الرزق للمجتمع الجزائري التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية، ليجعل منه تابعا للإدارة الاستعمارية.

-قانون المستثمرات الفلاحية، حيث سمح هذا الأخير للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي.

-قانون الغابات، حيث صدر هذا الأخير في السنوات 1874-1885-1903 هدفه منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

-خلق قطاع اقتصادي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور للمستوطنين الفرنسيين الذين طبقوا علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية، بغرض التصدير خاصة لأسواق الفرنسية. قطاع ثاني تقليدي ريفي، يغلب عليه الطابع الزراعي، يستعمل وسائل انتاج بدائية و يستغل الأراضي غير خصبة على سفوح الجبال أو الوديان (قطاع الاكتفاء الذاتي أو ما يسمى باقتصاد التقوت.)

2-التجارة: عرفت هي الأخرى وضع هدفين

-الهدف الأول: وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية من خلال:

-إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا 1851-1867 والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.

- حرمان الجزائر من حماية صناعتها وحرفها الوطنية.

-احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

-الهدف الثاني: وهو تصدير رؤوس الأموال من خلال:

-احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها.

-ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة و التي لم تكن تستطع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه.

3-السياسة الصناعية: نظرا للتأخر الكبير في الميدان الصناعي، إذ كانت الصادرات الجزائرية مصنوعة تمثل 0% في المقابل كانت الواردات الجزائرية الصناعية تمثل % 55 من مجموع الواردات.

وقد □سطر المستعمر سياسة صناعية من شأنها النهوض بالصناعات المختلفة التي تقدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الفرنسي و ذلك على النجو التالي:

-إعطاء الاهتمام للصناعات التي تختص بتحويل المواد الزراعية و الصناعية الميكانيكية، الكهربائية و النسيج.

-تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.

-برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير .

4-السياسة النفطية: وضع المستعمر جل اهتماماته على للسيطرة على النفط الجزائري وانطلاقا من هن هنا شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر و المعروفة بـــــــــ "سنريبال" وذلك سنة 1948، وبدأت سنة 1955، في استغلال النفط الجزائري بعد اكتشاف أول حقل –حقل عجيلة- ثم تواصلت الاكتشافات بعد ذلك في الصحراء الكبرى.

ولكن هذه السياسة النفطية المعتمدة من قبل المستعمر بدأت تتلاشى نظرا لـــــــــــ:

-تجدر قوة المقاومة الجزائرية للاستعمار.

-إعلان جبهة التحرير الوطني في 1957، أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر.

-تأييد الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية في استغلال النفط الجزائري.

ونتيجة لهذه العوامل اضطرت فرنسا إلى التخلي عن جل المشاريع لتمسك قادة الثورة بالصحراء كجزء لا يتجزأ من الوطن لا سيما في مفاوضات الاستقلال التي بدأت سنة 1961.